مجلة المرابط

العدد : ٢٠٤ الموافق في رجب ١٤١٩ هجري ١٢ / ١٩٩٨ ميلادي

عنوان المقال : على هامش تطورات الأحداث	بقلم : متولي موسى

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك حلف وارسو ظهرت مناطق فراغ " استراتيجي " ، حاولت القوى المتنفذة عسكرياً واقتصادياً استغلالها ، وقد أشارت الرائد في عددها ١٩٨ إلى تحرك أمريكا الاستغلالي النهبي ، كما أشارت في عددها ٢٠٠ إلى تحركات أخرى ، وسنشير في هذا العدد إلى آثار هذه التحركات على عدد من بؤر الصراع مما أظهرته أحداث الشهرين الأخيرين .

أولاً : إشارات لا بد منها

أ- على المستوى الفكري والنظري

كان لا بد في عدد من المناطق من ظهور صراع حول الهوية ، وذلك بعد محاولات تفكيك هويات كيانات كانت تنتمي - قسراً - لثقافة واحدة أثناء فترة الحرب الباردة ، وكان المتوقع أن تعيد السياسة العالمية التشكيل بحيث تتقارب الشعوب ذات الثقافات المتشابهة ، وأن تتباعد الدول ذات الثقافات المختلفة عن بعضها ، وهذا يستلزم أن تعاد عملية ترسيم الحدود السياسية والجغرافية لكي تتوافق مع الحدود الثقافية : العرقية والدينية والحضارية ، وبذلك تحل المجتمعات الثقافية محل تكتلات الحرب الباردة ، وتصبح خطوط الصراع الرئيسية في السياسة العالمية بين الحضارة الغربية (أمريكا وأوروبا) والحضارات الأخرى غير الغربية ، أو بين الغرب وأي حضارة تتفق معه لتحقيق مصالح الغرب ضد أي حضارة لا تتفق مع مصالح الغرب... !!

وقد ساعد التحديث الاجتماعي والاقتصادي على مستوى الفرد والمؤسسة في البروز المتزايد للهوية الثقافية ، حيث أبرز الاغتراب - الاجتماعي - الحاجة إلى هويات أكثر معنى ، كما دفعت القدرات النامية والمتزايدة بعض مجتمعات العالم الثالث إلى إعادة تنشيط هوياتها الثقافية الأصلية ، وهذا الذي جعل " هنتنجتون " يقول : « الاختلافات بين السلوك داخل الحضارة الواحدة والسلوك مع خارج تلك الحضارة نابعة من :

١- مشاعر التفوق (وأحياناً الدونية) تجاه الناس الذين يعتبرون مختلفين تماماً .

٢- الخوف من أمثال أولئك الناس وعدم الثقة بهم

٣- صعوبة الاتصال معهم نتيجة اختلافات اللغة وما يعتبر سلوكاً مهذباً

٤- غياب الألفة مع الافتراضات والدوافع والعلاقات والممارسات الاجتماعية للآخرين » [1]

ب- على المستوى الواقعي والعملي

لما كانت الدول مختلفة في عناصر تكوينها ، بمعنى أنها تتكون من جماعتين أو أكثر بينها اختلاف في العرق أو الدين أو الثقافة ، بل هناك دول كثيرة مقسمة واقعياً ، أي أن الفوارق الحقيقية والصراعات بين جماعات المجتمع الواحد لها دور هام في سياسة الدولة ، فإن هذا الانقسام يتعمق مع الزمن على جميع الأحوال إذا كانت السياسة المتبعة هي الضغط على جماعة أو أكثر ، أو كانت الحريات - وخاصة التعبير عن الهوية - مسموحاً بها ، وهذه الانقسامات إذا وصلت إلى درجة حرجة فإنها تؤدي إلى العنف والعنف المضاد الذي يهدد وجود الدولة نفسه . وهذا الخطر ظهرت بوادره في بداية التسعينات بحدة حيث طالبت عدد من الأقليات بالحكم الذاتي أو الانفصال - وطالبت عدد من المناطق المحتلة بالاستقلال عن المحتل والتمتع بحق تقرير المصير...

لقد طرح الناس أسئلة : من نحن ؟ ولمن ننتمي ؟ ومن العدو ومن الصديق ؟ وهي أسئلة محورية عامة ، ليست مطروحة فقط من قبل الشعوب التي تحاول أن تصوغ دولاً قومية أو عرقية جديدة...!! وإنما أصبحت قضية الهوية مطروحة بحدة في البلاد التي تتكون من أعراق متعددة أو عقائد ومذاهب متعددة ، فإن ما يشغل الناس هو رابطة العقيدة والدم والمصاهرة... وهم يشعرون بالتقارب مع أولئك الذين يشاركونهم في الدين واللغة والدم والمصاهرة... الخ ، ويتباعدون عمن هم عكس ذلك . ولقد سعى عدد من الدول في أنحاء العالم لتنشيط ارتباطات قديمة ، وتجديد العداوات ، فتلمست السبل نحو التجمع مع دول أخرى لها نفس الثقافة والحضارة ، السياسيون والمفكرون ناشدوا ، والجماهير تجمعت وعملت على الالتقاء مع نداءات : صربيا الكبرى ، كرواتيا الكبرى ، تركيا الكبرى ، أرمينيا الكبرى ، روسيا الكبرى ، ألبانيا الكبرى...

والسؤال الملح هنا : هل سيسمح للانحيازات السياسية والاقتصادية أن تتطابق مع الانحيازات الثقافية والدينية ؟!

وللإجابة على هذا السؤال بعد استقراء كتابات المنظرين العالميين وسلوك المتنفذين سياسياً واقتصادياً ومواقف مجلس الأمن والتجمعات العسكرية والسياسية العالمية ، يمكننا بكل بساطة ودون تعمق الإجابة بالنفي . لأن اعتبارات المصالح وتوازن القوى لا تسمح لمثل هذه الانحيازات السياسية إلا بالمقدار الذي يحقق مصالح القوى المتنفذة وبالقدر الذي لا يؤثر على مستقبلها الاقتصادي والأمني ، ذلك كما يتضح من معالجة عدد من الصراعات في الفقرة الآتية !!!

ثانياً : معالجة عدد من الصراعات الأكثر حدة

هناك بديهية عامة مؤداها أن أنماط الارتباطات التي تنشأ لخدمة أهداف مرحلة زمنية في منطقة ما ، قابلة لأن تصبح أكثر أو أقل أهمية ، فيتم تعديلها لتخدم أهداف عصر جديد ، فإذا أدركنا هذه البدهية ، فإننا نفهم التغيرات والتحولات التي تجري في مناطق بؤر الصراع .

١- الأزمة الإيرانية الأفغانية :

من المعلوم أن إيران تعاني منذ حوالي ٢٠ سنة من عزلة سياسية واقتصادية فرضتها أمريكا وشركاؤها ، وأن الحرب العراقية - الإيرانية التي دامت ثمان سنوات تقريباً قد أسهمت في تفاقم المشكلات ، وأن الخلاف مع دول الجوار قد ترك آثاراً سيئة من الناحية الواقعية .

يضاف إلى ذلك ما تشهده الساحة الإيرانية الداخلية من تباين وخلاف في وجهات النظر حول النهج الواجب الاتباع لتحقيق الأهداف المتفق عليها .

ثم حدثت تطورات في أفغانستان المجاورة جعلت من الصعب على إيران أن تسكت عن انتصارات طالبان في مزار شريف ومناطق الشيعة ، وكان قتل الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار شريف سبباً إضافياً دفع إيران إلى ساحة الصراع المباشر مع طالبان ، وإلى التنديد بمن يمد الحركة بأسباب القوة ، والمقصود بذلك باكستان إقليمياً وأمريكا عالمياً .

ومن المعلوم أيضاً أن أفغانستان تهددها حرب أهلية طاحنة ، وأنها لم يكن لها أن تستمر في الحرب القذرة المدمرة لولا تدخل أطراف إقليمية وعالمية في دعم الفرقاء المتخاصمين ، وأن علاقة طالبان بباكستان لم يعد سراً ، بصرف النظر عن حقيقته وأبعاده ، وما يقال في طالبان يصح قوله في القوى المتصارعة داخل أفغانستان .

ولا شك في أن ما تطرحه طالبان يتناقض مع كثير مما تنادي به إيران ، وأن قراءة كل طرف للآخر مشوبة بالشك والاتهام ، وهذا يغذي إمكانية المواجهة العلنية ، وقد تسفر الخصومات الفكرية والمصلحية إلى صدامات .

ولكن على الرغم من كل ما ذكرناه فإن الحرب بين الطرفين يقف دونها حواجز :

١- فإيران تخشى أن تتورط في حرب إقليمية تكون سبباً في تدخلات عالمية ، ولا تريد أن تتكرر الحرب العراقية - الإيرانية التي ما تزال مآسيها البشرية والمادية حاضرة في الأذهان والواقع .

وما حققته إيران من انفراج نسبي في العلاقات الخارجية ، ومع دول الجوار ، يمنعها من الانزلاق

إلى حرب مجهولة النتائج ، ويضاف إلى ذلك كون إيران رئيسة منظمة المؤتمر الإسلامي ، فهي مطالبة بالمساعدة على حل خلافات الآخرين وتكره أن تكون طرفاً في صراع ينال من هيبتها ومكاسبها . وربما اكتفت في هذه المرحلة بالعمل على عزل طالبان سياسياً واقتصادياً ، مستغلة التأزم في علاقة طالبان بعدد من الدول - ويأتي في مقدمتها أمريكا ودول خليجية - التي تتهم طالبان بدعم الإرهاب .

٢- وحركة طالبان حريصة على قطف ثمار انتصاراتها على خصومها الداخليين ، ومهتمة بالقضاء على معارضيها المسلحين ، ولا تميل إلى الدخول في صراع من جيرانها ، وخاصة مع دول إقليمية قوية كإيران . وتخاف من فتح جبهة خارجية تسلبها قوتها الداخلية ، وربما ألحقت بها هزيمة منكرة... يضاف إلى ذلك أن طالبان ليست مطمئنة إلى دعم دول الجوار في هذه الظروف المضطربة .

٣- وقد يحدث اختراق لموقف إيران وطالبان من قبل قوى خارجية ، وتنفجر الأزمة ، ونرجو ألا ينزلق أحد الطرفين إلى ما لا تحمد عقباه .

٢- الصراع في منطقة البلقان

ظلت منطقة البلقان أثناء الحرب الباردة تعيش تحت الضغط وتخضع لسياسة فرض المصالح ، فكانت اليونان وتركيا في حلف شمال الأطلسي ، وكانت بلغاريا ورومانيا في حلف وارسو ، وكانت يوغسلافيا غير منحازة ، وكانت ألبانيا منعزلة وأحياناً مرتبطة بالصين الشيوعية ، ولقد انتهت هذه الانحيازات التي حافظت عليها الحرب الباردة ، والمنطقة الآن في حالة إعادة تشكيل انحيازات جديدة والبحث عن هويات لشعوبها ، فقادة البلقان يتحدثون عن بلورة تحالف يوناني صربي بلغاري أبرز إلى السطح الروابط الأرثوذوكسية التي كانت كامنة ، ولازال الناس يبحثون عن الهوية والأمان وجذور للصلات لحماية المستقبل ، وهذا ما عبر عنه أحدهم بقوله : « الموقف في جنوب شرق أوروبا سيتطلب سريعاً تكوين تحالف بلقاني جديد للدول الأرثوذوكسية بما فيها الصرب وبلغاريا واليونان وذلك لمقاومة زحف الإسلام »[٢]

وأما موقف الدول الأوروبية فقد عبر عنه " هنتنجتون " قائلاً : « القوى الأوروبية يُظهرون صراحة أنهم لا يريدون دولة إسلامية (تركيا) في الاتحاد الأوروبي ، ولا يسعدهم أن تكون دولة إسلامية أخرى (البوسنة) في القارة الأوروبية في الشمال ؛ تثير نهاية الاتحاد السوفييتي ظهور أنماط جديدة و(قديمة) من الارتباطات بين جمهوريات البلطيق وبين السويد وفنلنده »[٣] ، وهذا هو الذي جعل الغرب بقيادة أمريكا يترك للصرب الفرصة أن يفعلوا بالبوسنة ما فعلوا ، ثم سعت أمريكا لفرض اتفاق "

ديتون " ، ومرة أخرى ترك للصرب أن يفعلوا في إقليم كوسوفا ما فعلوا ولا زالوا ، ثم جاء نفس الوسيط الأمريكي " ريتشارد هولبرك " ليجلس مع مجرم الحرب نفسه " سلوبودان ميلوزيفتش " من أجل اتفاق آخر بشأن كوسوفا...

والسؤال الذي طرح بعد اتفاق " ديتون " هو نفس السؤال الذي يطرح الآن : هل تنجح مثل هذه الاتفاقات الظالمة في حق المسلمين في اختراع هوية خاصة تندمج فيها الأعراق المتحاربة ؟! وهذا الاتفاق الأخير الذي يقرر تبعية قطاع كوسوفا ليوغسلافيا ، هل يمكن لعدد (٢٠٠٠) شخص من منظمة الأمن والتعاون الأوروبي أن يمنعوا قيام جيش الصرب من القيام بمذابح جديدة ؟ وهل يمكن لهؤلاء أن يوفروا الأمن والإشراف على إعادة حوالي (٣٠٠,٠٠٠) مسلم من أبناء الإقليم فرّوا من آلة الحرب الصربية ، ويسكنون الآن في الجبال والغابات بلا طعام أو علاج أو غطاء ؟ وإلى أين يعودون ؟ لقد هُدّمت مساكنهم وأُبيدت قراهم ، ونحن على أبواب فصل الشتاء الشديد البرودة ، فشتاء كوسوفا ليس عادياً... فدرجة البرودة تنزل إلى ٢٠ تحت الصفر ، وأي إنسان في هذه المنطقة يحتاج في هذا الشتاء إلى بيت محكم النوافذ والأبواب ومجهز بنظام تدفئة خاص !!! فما مصير الفارّين في الغابات والجبال ؟ هل يكون مصير من لم يمت منهم جوعاً أو لفقد الدواء أن يموت بالبرد ؟!

والنتيجة التي نستخلصها من استقراء الواقع والتاريخ تقول :

أ- إن أمريكا وأوروبا مشتركة بصورة ما في المذابح التي وقعت لمسلمي البوسنة والشيشان وكوسوفا ، والتي مازال بعضها يحاك وينفذ . وحتى هذه الاتفاقات الهشة التي لا تسندها شرعية ولا قوة ، قابلة للانهيار في أي وقت ، فهي تمثل عملية تهدئة للأمور لفترة زمنية تطول أو تقصر ، ثم يَنقضّ الذئب من جديد على الفريسة .

ب- إذا كان هذا هو موقف الأرثوذوكس والغرب وأمريكا من مسلمي الشيشان والبوسنة وكوسوفا... فأين المسلمون ؟ هل يمكن لهم أن يخرجوا من هذه الغثائية ؟

٣- النزاع بين تركيا وسورية :

لا يمكننا فصل هذا النزاع عن الظروف التي تعيشها المنطقة والتحولات التي حدثت منذ انتهاء دولة الخلافة وحتى الآن ، إذ أن الآلية السياسية التي حكمت شكل الحدود بين تركيا وسوريا توضح طبيعة المشكلة التي أوجدها هذا الترسيم ، فضلاً عن الأوضاع الداخلية في تركيا والتحولات التي حدثت عالمياً ومحلياً ، ونجمل ذلك على النحو التالي :

١- قبل انهيار السلطنة العثمانية عقدت معاهدة سيفر سنة ١٩٢٠م بين الحلفاء والسلطنة ، رسمت فيها حدود تركيا بحيث تضم أراضي بها أحواض نهري سيحان وجيحان ومنحدرات المياه على سفوح جبال طوروس الجنوبية في مرعش وديار بكر ، وسجلت هذه الاتفاقية ثلاث مواد بخصوص الأكراد تضمن لهم حكماً ذاتياً مع موافقة تركيا ، وحق كرديا بالمطالبة بالاستقلال خلال سنتين من توقيع الاتفاقية ، كذلك ضمنت " معاهدة سيفر " للحلفاء فرصة ترتيب أمور البلقان من دون تدخل تركي . إلا أن إعادة بناء الدولة التركية على يد " مصطفى كمال أتاتورك " ، إضافة إلى أن تخوف فرنسا من إنجلترا بعد معاهدة " فرساي " حملها - وهي الدولة المنتدبة على سورية - على توقيع معاهدة " أنقرة " سنة ١٩٢١م والتي تخلت فرنسا بموجبها عن أراض جديدة هي عينتاب وكلس ولورفة وماردين وجزيرة ابن عمرو ، وفي المقابل أوقفت تركيا دعمها لثوار الشمال السوري وتخلت عن طموحاتها في " سنجق حلب " .

وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩م تنازلت فرنسا لتركيا عن لواء " الإسكندرونة " وفق سياسة رسمتها التحالفات لضمان مصالحها في شرق البحر الأبيض المتوسط . وكان لهذه الاتفاقات المتتالية نتيجتان :

أ- سيطرت تركيا على أعالي دجلة والفرات ومجمل أحواض أنهار كيليكيا ولواء الإسكندرونة الحالي .

ب- زعزعة الواقع السكاني على الحدود السورية التركية ، فقد أوجدت هذه الحدود فرزاً قسرياً للسكان ، ولم تسمح المعاهدات عملياً بتصفية الأزمات الخاصة بإنهاء السلطنة وإنشاء الدولة التركية .

٢- حاولت تركيا تطويق خطط شرذمتها فأحرزت ترسيماً لحدودها عبر اتفاقية موسكو سنة ١٩٢١م واتفاقية قارص سنة ١٩٢١م وذلك مع الاتحاد السوفييتي - السابق - بجمهورياته الثلاث : جورجيا وأرمينيا وأذربيجان . وكما يقول محمد نور الدين : « وجاءت معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣م لتحول دون توغل الغزل التركي- السوفييتي بعيداً ، ومحاولة (ناجحة) لجذب تركيا إلى صفوف العالم الغربي في مواجهة الاتحاد السوفييتي الذي كان قد تأسس للتو ، بحيث بدا أن استمرار الكيان التركي ، بجمهوريته الكمالية ، على وثيق الصلة باستمرار الشروط التاريخية التي سادت في مطلع العشرينات من هذا القرن وأنتجته هو والاتحاد السوفييتي »[٤].

٣- ظلت تركيا طيلة سبعين عاماً حامية لأوروبا من الخطر الشيوعي السوفيتي ، وتُقدم كل دعم

لحلف شمال الأطلسي ، وحاولت دون تفريط خلال عقدين من الزمان الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة ، ولكنها لم تلق إلا الصد والرد .

ويمكن إجمال واقع تركيا الآن فيما يلي :

أ- أسف وألم شديد بسبب رفض أوروبا قبول تركيا في السوق الأوروبية المشتركة ، ثم في أوروبا الموحدة ، وبالتالي فقد الأمل في معالجة مشكلاتها الاقتصادية .

ب- قدراتها المحدودة التي لم تمكنها من القيام بدور فاعل تجاه الدول ذات الأغلبية التركية التي كانت تحت الاتحاد السوفييتي مع الشعور باضمحلال هذه القدرات مستقبلاً ، بما يفقدها الأمل في علاقات قوية مستقبلاً مع هذه الجمهوريات .

جـ- تزايد قوة التيار الإسلامي الذي يطالب بعودة تركيا إلى جذورها وهويتها الإسلامية ، مع الضعف المستمر للتيار السياسي والفكري الأتاتوركي ، إذ أنه لولا سيطرة الجيش على مقاليد الأمور لرفض الشعب التركي الأتاتوركية منذ مدة .

د- تزايد المعارضة الكردية داخل تركيا ، ومطالبة الأكراد بالاعتراف بهويتهم والسماح لهم بإقامة دولتهم المستقلة في كردستان ، فإذا أضيفت إلى ذلك المخاوف - المسوغة - من تفكك العراق ؛ كل ذلك ساهم في تمزق تركيا داخلياً ، وجعلها تبحث عن سبيل يمكن من توحيد الشعب وإظهار تركيا بأن لها دوراً مستقبلياً في المنطقة ، فعملت الحكومة التركية على التحرك " التكتيكي " و " الاستراتيجي " ، ولتحقيق الأول سعت إلى افتعال أزمة مع سورية ، ولتحقيق الثاني عملت على إيجاد حلف استراتيجي مع الكيان الصهيوني ومحاولة توسيعه بإضافة دولة أو أكثر من الدول العربية .

الخلاصة : يمكن الإشارة إلى أمور مستقبلية هامة هي :

١- هناك مساع صهيونية-تركية لإقامة حلف واسع النطاق يمتد من الشرق الأوسط إلى آسيا الوسطى يكون بقيادة مزدوجة ، وقد نشرت أخبار هذا الحلف صحيفة " راديكال " وهي إحدى الصحف الصادرة عن مؤسسة " حريت " القريبة الصلة بدوائر الخارجية التركية ، حيث أكدت الصحيفة أن الحلف الذي تسعى تركيا لإقامته مع إسرائيل ودول شرق أوسطية أخرى... يستهدف : « تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة الممتدة عبر قفقاسيا إلى آسيا الوسطى وتحويل منطقة جنوب شرقي تركيا وأذربيجان وآسيا الوسطى إلى مخزن للحبوب والغلال خلال القرن القادم » . وقال معلق الصحيفة طورغوت طهرائلي : « إن الاتفاق الاستراتيجي التركي-الإسرائيلي يستهدف التعاون الأمني

والاقتصادي في آسيا الوسطى بالدرجة الأولى لمحاربة النفوذ الإيراني-الروسي فيها » .

٢- بالرغم من التصريحات التي تجاوزت في بعضها حدود اللياقة والدبلوماسية والتي صدرت عن رئيس الدولة التركية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية ، فإنه كان من المعلوم أن هذه التصريحات لا يمكن أن تدخل حيز التنفيذ ، ويكفي أن يقرأ الإنسان التصريح بأن تركيا ستقوم بضرب أية دولة عربية تساند سورية . ولكن يجب أن تدرس هذه التصريحات مع المواقف التي صاحبتها من قبل أمريكا وأوروبا ، والظرف الذي خرجت هذه التصريحات فيه وخاصة ما تمر به مسيرة السلام مع الكيان الصهيوني على المسار الفلسطيني والسوري واللبناني .

٣- على العرب والأتراك بذل جهود لمعرفة كل منهم للآخر ، فهذه الأزمة بين تركيا وسورية وقعت بين بلدين لهما ثقافة إسلامية واحدة ، والأصل أن يكون بينهما الالتقاء لا الشقاق ، ولقد أثبتت الأزمة عدم استيعاب المخططات الغربية-الصهيونية في المنطقة ، فضلاً عن القصور في معالجة التحديات الداخلية والهروب منها بافتعال خطر خارجي . ولعل ذلك يحفز أصحاب الفكر والرأي ومن في موضع القرار السياسي ، يحفز هؤلاء جميعاً لإعادة النظر في هذا الواقع القاصر عن فهم الآخر وعن إدراك مخططات الأعداء ، واستشعار الخطر الناتج عن تفكك الاتحاد السوفييتي ، والمتمثل في اشتعال الحروب العرقية والحدودية ، وخاصة أن هناك ملفات تؤجج ذلك إذا فُتحت .

٤- تركيا دولة ذات مصير تاريخي مشترك وممتد عبر قرون مع العرب ، فهي ليست امتداداً جغرافياً وثقافياً فقط ، وإنما هي مجموعة أبعاد يجب استيعابها ، وإدراك أنها تعيش حالة قلق وصراع شديد تتنازعه مجموعة تفاعلات فكرية ودينية وعرقية وعلاقات جغرافية أوروبية متوسطية آسيوية ، فهي لا يمكن أن تُحدد بنمط اجتماعي حضاري واحد ، أو تُختصر برؤية ونقيضها ، لأنها ليست كلاً واحداً ، فلا بد من مساعدتها للخروج من حالة صراع الهوية والاختيار المستقبلي ، إذا أردنا الاستقرار المستقبلي للمنطقة .

الهوامش :

(١) صدام الحضارات - إعادة صنع النظام العالمي ، صامويل هنتنجتون ، ص ٢١٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠٥

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٠٤

(٤) تركيا في الزمن المتحول - قلق الهوية وصراع الخيارات ، محمد نور الدين ، ص ١٧